



Global Platform
for Disaster Risk Reduction
Fourth session, Geneva, Switzerland
19-23 May 2013



ملخص رئيس المنتدى
الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث
جنيف، 21-23 مايو/ أيار 2013

القدرة على المجابهة للإنسان والكوكب

تم انعقاد الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 21-23 مايو/ أيار 2013 في جنيف - والتي تُعقد كل عاميين. وقد ترأست سويسرا هذه الدورة التي شارك فيها أكثر من 3500 مشارك من 172 دولة ممثلين للحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات الإقليمية وهيئات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية ورؤساء البلديات والبرلمانيين وممثلي المجتمعات المحلية والسكان الأصليين والأطفال والشباب و ذوى الاحتياجات الخاصة وقادة من القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي والعلمي. لقد اعتمدت هذه الدورة على ما جاء في المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والتي عُقدت في إفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادي والمنطقة العربية وأوروبا وكذلك الاجتماعات التحضيرية التي عُقدت بواسطة المجتمع المدني والحكومات الوطنية والمحلية و جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

و انفردت هذه الدورة عن غيرها بعقد جلسة حوار عالية المستوى ترأسها نائب الأمين العام للأمم المتحدة وأدارتها رئيسة فنلندا السابقة، السيدة تارخا هالونين وحضرها 34 وزيراً وقيادات تنفيذية من القطاع الخاص وممثلين من المنظمات الدولية والمجتمع العلمي.

كانت هذه الدورة هي الأكبر والأكثر تنوعاً حتى الآن مما يؤكد على ان الدعوة للحد من مخاطر الكوارث قد أتت بنتائج. فقد انضم للمنتدى ممثلين عاملين في مجال التراث الثقافي وهيئات وضع المعايير والمدققين والذين شاركوا جميعاً بمعرفتهم وخبراتهم. وقد استعد المشاركون بالتحضير الجيد للمنتدى العالمي وأعدوا مقترحات محددة لإطار عمل ما بعد 2015 للحد من مخاطر الكوارث واستخدموا الفرصة لتكثيف التعلم وتبادل الخبرات.

واستعرض البيان الرسمي لجلسة الحوار عالية المستوى أهداف طموحة ولكنها قابلة للتنفيذ. لقد انعقد المنتدى العالمي في مرحلة حرجة من التحضير الدولي لأجندة التنمية لما بعد 2015 وقد كانت المنادة بالاعتراف بمخاطر الكوارث علانية في التنمية لما بعد 2015 واضحة وقوية. في نفس الوقت لابد ان يستمر العمل المشترك في تنفيذ اطار عمل هيوغوحتى حلول 2015 لتحقيق الأهداف التمويلية وغيرها والتي أقرتها الدورات السابقة.

وما يلي هو تلخيص للمناقشات الفعالة التي جرت في هذه الدورة من خلال أكثر من 170 لقاء:

استهداف الأسباب الجذرية للمخاطر: حتى الآن تسجل الدول والمنظمات أقل تقدماً في الأولوية الرابعة من إطار عمل هيوغوهي "تقليل عوامل المخاطر الكامنة". خلال الجلسة أثار المشاركون ضرورة أخذ تدابير محددة في التعامل مع محفزات المخاطر وتتضمن الفقر والجوع والمرض والصراع والعنف والخدمات الصحية الغير ملائمة والتعليم والبنية التحتية وشح المياه والصرف الصحي والإسكان والبطالة وتدهور الأراضي ورحيل السكان والهجرة القسرية والتمييز. وتضمنت العديد من الاجراءات المقترحة ما يلي: الإبلاغ عن العبء الصحي الناتج عن الكوارث و النتائج المترتبة على تنمية المجتمع و التطبيق الممنهج للوائح الصحة العالمية وتعزيز الخدمات والأنظمة التعليمية والالتزام بتعليم آمن ومتواصل وتدابير اخرى قد عرفها ميثاق الطفولة للحد من مخاطر الكوارث واستخدام الآليات الموضوعة لحماية البيئة مثل تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، ونظم إدارة المناطق المحمية والإدارة المتكاملة لمصادر المياه وإدارة المناطق الساحلية لمعالجة تدهور البيئة وتعزيز سبل المعيشة لمعالجة مخاطر الكوارث و الاستفادة من الآليات القائمة للحماية المجتمعية والتكافل المجتمعي لتستهدف الأفراد الأكثر قابلية للتردد.

ربط البرامج التي تعزز بعضها البعض: إن تراكم مخاطر الكوارث والحد منها يرتبطان عن قرب بمجال التنمية المستدامة وحماية البيئة و تغيير المناخ بالإضافة الى حرية تنقل الأفراد. ولذلك من المهم ان تكون السياسات المصممة تعزز بعضها البعض على الصعيد المحلي و القومي او الدولي. لقد تم التركيز على مناهج كامل متعدد القطاعات للحد من مخاطر الكوارث وكذلك تعزيز الحد من مخاطر الكوارث في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والزراعة والصحة. لا يمكن استدامة التنمية والقدرة على المجابهة إلا بمعالجة مخاطر الكوارث علانية في كل مبادرات التنمية. إن تكلفة التعافي وإعادة البناء في تزايد و تتطلب تدابير للحد من المخاطر كما يجب على الحكومات أن تتولى القيادة بقوة لضمان ان الحد من مخاطر الكوارث أمر تم ادراكه وادراجه بانتظام في أولويات التنمية المستدامة عالمياً.

تقييم المخاطر: لقد أقر تقرير التقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث أن تحور الاقتصاد العالمي خلال الـ 40 عام الماضية أدى الى زيادة تراكم مخاطر الكوارث. تُقدر الخسائر الاقتصادية كل عام بمئات المليارات من الدولارات التي ستتضاعف بحلول عام 2030. إن العديد من الاحداث المحلية والضعف المتكررة التي لا تحصى تنطوي على مخاطر متعددة وتُشكل أعباء مستمرة تتحملها الكثير من المجتمعات وعلى سبيل المثال فالأمن الغذائي وسُبل المعيشة وصحة الأفراد عرضة للخطر بشكل مباشر في الأراضي القاحلة ومناطق الجفاف المعرضة للتصحّر و الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن مخاطر النمو الحضري لازالت تحتاج الى فهم أكثر. كما أن مخاطر الفشل في الأنظمة التقنية تُشكل عواقب وخيمة دائماً ما يتم تجاهلها. إن الجوانب الحيوية والمتعددة الأبعاد للمخاطر تتطلب منهجيات شمولية يمكن مقارنتها لتقييم المخاطر وتعزيز آليات اتخاذ القرارات المبنية على أسس علمية و لتحديد فرص التنمية.

القيادة على المستوى المحلي: تحدث الكوارث محلياً ولذا يجب إيجاد حلول محليه و هذا لا يخفف من مسئولية الحكومات الوطنية في تكوين إطار عمل وتهيئة المحيط للعمل المحلي. ولكن لدى البلديات والسلطات المحلية فرصة فريدة للريادة ولخلق فرص للشراكة لاتخاذ قرارات تعي المخاطر والتي من شأنها حماية واستدامة امكانيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. كذلك قد نودي (خلال المنتدى العالمي) بالتنمية الحضرية السليمة والتخطيط المكاني بما في ذلك الانتباه الى العشوائيات والهجرة والسكن الآمن والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وقد تم التركيز على الجهود المبذولة لضمان أن كافة المدارس والمستشفيات تستطيع المجابهة وأن كل التدابير التحضيرية متوفرة بها وانه قد تم الاعتناء بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

إشراك المجتمعات يحقق نتائج: إن منهجيات العمل التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع وثقافته الفريدة والتي تعتمد على مبادئ الشمولية والمشاركة والتمكين تم تحديدها كأداة لضمان استمرارية التأثير في بناء القدرة على المجابهة. إن النساء قوة دافعة لمجتمعات قادرة على المجابهة. وقد تم تعميم تجارب الحد من مخاطر الكوارث من قبل السكان الأصليين والأفراد المشردين والشباب والأطفال والمُسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة ومجموعة واسعة من الجمعيات

التطوعية. إن احترام التراث الثقافي المحلى يمكن ان يبني قدرة المجتمعات على المجابهة وهناك امثلة عديدة تم القاء الضوء عليها لشرارات بين الحكومة و المسؤولين المنتخبين و المجتمع المدني و المنظمات المجتمعية وهناك مقترحات تطوعية لإضفاء الطابع الرسمي على هذه النماذج في القوانين الوطنية والمحلية والسياسات. إن الإدراج الممنهج ذو المغزى للمجتمعات فى التخطيط وإتخاذ القرار وتنفيذ السياسات هو أمر لا بد منه.

الاعتراف بالقطاع الخاص كفاعل وشريك: توجيه الاستثمار الخاص نحو مزيد من القدرة على مجابهة الكوارث ذو عائد للجميع. وبعي القطاع الخاص دوره البالغ الأهمية فى الوقاية والحد من مخاطر الكوارث حيث ان الأعمال لا تواجه فقط الأخطار الطبيعية ولكنها كثيراً ما تزيد من مخاطر الكوارث ايضاً فى عملية دفع عجلة النمو الاقتصادى. فى الواقع فإن المشاريع القادرة على المجابهة والاستثمار يسيران فى نفس خط المجتمعات القادرة على المجابهة والنظم الطبيعية الحيوية وصحة وسلامة العاملين. وبوفق القطاع الخاص مجهوداته فى الحد من المخاطر مع إطار عمل هيوغو تدريجياً و يعمل على تطوير الممارسات التجارية التى تعزز من القدرة على المجابهة وتشجع الفرص الجديدة للشراكة بين القطاع العام و الخاص كجزء من منظومة مُحسنة لحوكمة المخاطر.

تعزيز الحوكمة المتكاملة للمخاطر: هناك أدلة قوية على أن تمكين المجتمعات والحكومات المحلية من تحديد وإدارة المخاطر التى يتعرضون لها كل يوم والانخراط فى تطوير استراتيجيات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث والميزانيات يوفر أساساً سليماً لبناء القدرة على المجابهة. هذا بالإضافة الى المؤسسات الوطنية الداعمة وآليات التنسيق الشاملة على الصعيدين الوطنى والمحلى و هى عناصر أساسية فى إدارة المخاطر.

يتزايد الإقرار بأن الوقاية والحد من مخاطر الكوارث هو التزام قانوني يشمل تقييم المخاطر وإنشاء نظم للإنذار المبكر والحق فى الوصول إلى معلومات المخاطر. وفى هذا الصدد فإن تطوير تدوين القانون الدولى بشأن "حماية الأشخاص فى حالات الكوارث" هى خطوة وثيقة الصلة ومُرحب بها. وللبرلمانيون دور استراتيجي ومسئولية أمام المجتمعات التى يمثلونها فى تعزيز الحوكمة المتكاملة للمخاطر من خلال التشريع والرقابة وتخصيص الموارد.

وقد تم تحديد تطوير خطط التنمية والتمويل لمجابهة الكوارث كأداة لنشر منهجية "المجتمع بالكامل". كما تم التوصية بتحسين سياسات الاستثمار وتتبع تمويل الحد من مخاطر الكوارث عبر القطاعات وآليات التمويل وإدخال مؤشرات خاصة فى آليات المعونة العالمية. كما تم الإشارة الى دور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فى تقديم معلومات نزيهة عن قانونية وكفاءة وفعالية الإنفاق العام.

ان معايير الإدارة والتقنية مثل كودات البناء ينبغى تحديثها بانتظام وإنفاذها وأيضاً من الضرورى وضع أنظمة المحاسبية والقواعد الفعالة فيما يخص أصحاب المصلحة وفرص مشاركتهم. و فى نهاية المطاف فإن حوكمة المخاطر مرتبطة بشكل جذري بتقبل المسؤولية الشخصية والالتزام بتغيير السلوك.

ويتم الإشارة بشكل متكرر على الصعيد الدولى الى إدارة وتنسيق المخاطر العابرة للحدود كضرورة أساسية للتعاون ويتضمن ذلك التعاون من خلال المنظمات الحكومية الإقليمية والشبكات البرلمانية الدولية.

تعزيز الدعم العلمى والتقنى: تسعى المنظمات على نحو متزايد الى طرق تستند على أدله منهجية فى صنع قرارات مطلعة بالمخاطر وذلك بالاعتماد على التحليل العلمى و المعرفة الفطرية المختبره. وتحتاج جميع الأطراف للوصول الى معلومات المخاطر والأساليب العلمية والتقنية التى يمكن استيعابها و تطبيقها. كما يجب توعية المواطنين ومساعدتهم فى استخدامها بما فى ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المبنية على علم الفضاء والاقمار الصناعية.

هناك احتياج غير ملبي الى البيانات والأدوات والأساليب والتوجيه فيما يخص تنفيذ الحد من المخاطر، كما ان هناك نقص فى المتخصصين الدارسين والمتدربين على القيام بالمهمة. ولكون المجال جديد نسبياً فهناك فجوات كبيرة فى القدرات والتي يجب ان تعالج بسرعة حتى لا تعيق التقدم. وكذلك هناك حاجة ملحة الى تضمين مخاطر الكوارث فى جميع

التخصصات. إن دمج إدارة مخاطر الكوارث في التعليم على جميع المستويات بما في ذلك مناهج التعليم العالي ينبغي أن يكون أولوية. وهناك حاجة ملحة لتطوير وتنفيذ قواعد البيانات على نطاق واسع بما في ذلك احصائيات الأضرار والخسائر على الصعيد الوطني والمحلي والتي تكون مفصلة على أساس النوع والفئة العمرية، وتطوير وتنفيذ طرق تقييم المخاطر وإدارة المخاطر القطاعية ونظم إنذار مبكر للمجتمع.

ودعا المشاركون أيضاً إلى العمل من أجل تضيق الفجوات بين المجتمع العلمي والمنظمات المسؤولة عن تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث من خلال تطوير وسائل وآليات للتعاون. كما أن مبادرات مثل الإطار العالمي للخدمات المناخية تلعب دوراً هاماً من أجل ضمان توفر الخدمات المناخية المتصلة بالقطاعات المختلفة لدعم اتخاذ القرار.

الطريق إلى الأمام

إن عملية وضع ترتيبات لما بعد إطار عمل هيوغو تسير على قدم وساق. وقد كان هناك إجماع على أن الأداة (التي يشار إليها بشكل غير رسمي إطار عمل هيوغو2) ينبغي أن تُبنى على إطار عمل هيوغو مع إدخال الابتكارات اللازمة لمواجهة تحديات زيادة المخاطر على مدى الـ 20 إلى 30 عاماً القادمة. وقد دعا المشاركون إلى أن يركز إطار عمل هيوغو2 على التنفيذ، من خلال خطة عملية واستراتيجية وديناميكية وواقعية للعمل لتحفيز الحكمة المتكاملة للمخاطر على أن تركز على مجموعة واضحة من المبادئ والالتزام بمعالجة احتياجات الأكثر فقراً والأكثر قابلية للتضرر. ومن المتوقع أن يُقر إطار عمل هيوغو2 الحاجة إلى أن يتم إدارة الحد من مخاطر الكوارث والقدره على مجابتهها من خلال مسؤوليات واضحة و تنسيق قوي وتمكين العمل المحلي والآليات التمويلية المناسبة واعتراف واضح بالدور الرئيسي للعلم. كما ينبغي وضع تركيز خاص على معالجة محفزات المخاطر والاعتراف بأدوار ومساهمات الجماعات المحلية ذاتية التنظيم. ودعى المنتدى إلى البدء الفوري في العمل بقيادة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في وضع أهداف ومؤشرات لرصد الحد من المخاطر وتنفيذ إطار عمل هيوغو2 كما ينبغي تواصل تقديم تقارير دورية كجزء من رصد الأداء وكذلك تم اقتراح المراجعة الطوعية بين النظراء كأدوات مفيدة للتقدم.

سوف تستمر المشاورات بشأن إطار عمل هيوغو2 من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والحوارات على المستوى الوطني والاجتماعات والمؤتمرات الحكومية الإقليمية مثل المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في عام 2014. وسيساعد هذا في إعلام الأعمال التحضيرية والقرارات الخاصة بالمؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام 2015. إن المشاركة الفعاله من الدوائر الوطنية والمحلية، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ستكون شرطاً أساسياً لتحقيق نتيجة قوية ومشاركة.

واستناداً إلى التجربة التي نضجت من خلال تنفيذ إطار عمل هيوغو، فإن المؤتمر العالمي سوف يعتمد إطار عمل هيوغو2 وينظر في أدوات وطرق ضمان تنفيذه بالتنوع مع الاستراتيجيات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث وجدول الأعمال الدولية الأخرى ذات الصلة. إن الإعداد والتحضير بشكل شمولي وبمشاركة الجميع سيكون المفتاح لضمان أن النتائج هي ملك لجميع أصحاب المصلحة. كما تم الاقتراح بأن يشمل المؤتمر العالمي لقاء للشباب والأطفال ولقاء للمنتديات الوطنية.

رحبت الدورة بإعلان حكومة اليابان استضافتها للمؤتمر العالمي في سينداي في اليابان في مارس 2015. إن نتائج المؤتمر العالمي ستبنى على أسس العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام 1989؛ واستراتيجية يوكوهاما وخطة العمل لعام 1994، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام 1999؛ وإطار عمل هيوغو 2005 – 2015.

وأخيراً، سوف تستمر الأمم المتحدة في دعم الحكومات والجهات العاملة في المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز القدرة على المجابهة.